أربعة تدابير أساسية لتوثيق القتلى والمفقودين في سوريا

6يناير 2025

على مدى السنوات الـ 13 الماضية، قُتل مئات الآلاف من الأشخاص أو اختفوا قسراً في النزاع المسلح في سوريا. وقد ضمنت الجهود غير المسبوقة التي بذلها المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية تحديد هوية العديد من هؤلاء الضحايا وتوثيقهم. ومع ذلك، لا يزال هناك عدة آلاف آخرين في عداد المفقودين.

يمكن أن تساهم السجلات الشاملة للذين قُتلوا في النزاع في أنشطة العدالة الانتقالية الأساسية، بما في ذلك محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتوفير شكل من أشكال جبر الضرر للضحايا، وتمكين الناجين من الحصول على الجبر والتعويض، وإعمال الحق في معرفة الحقيقة، ومنع تكرار وقوعها. لكل أسرة الحق في معرفة مصير أحبائها.

ولضمان تسجيل جميع الضحايا والاعتراف بهم بشكل فعال، ندعو إلى اتخاذ الإجراءات التالية

1.حماية الأحياء

إن رغبة الناجين في معرفة مصير أحبائهم، وتقديم المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة، هي قوة قوية ومبررة تمامًا. ومع ذلك، لا يزال الوضع في سوريا يتطور بسرعة ولا يزال المستقبل غامضًا. يجب أن تعطي جميع الأنشطة الرامية إلى تحديد هوية القتلى والمفقودين وتجميع المعلومات أو تبادلها الأولوية لأمن الشهود الناجين وأفراد أسرهم. ويجب التماس رغباتهم وموافقتهم المستنيرة واحترامها في جميع مراحل العملية.

2.اتخاذ تدابير عاجلة للحفاظ على جميع الأدلة، بما في ذلك مواقع المقابر الجماعية

إن اتخاذ إجراءات سريعة أمر حيوي لمنع إتلاف الأدلة أو فقدانها. وقد يؤدي ذلك إلى عدم التعرف على عشرات الآلاف من الضحايا بشكل دائم.

يجب على الحكومة السورية الجديدة

-تأمين وحماية جميع مواقع المقابر الجماعية المعروفة أو المشتبه بها على وجه السرعة بما يتماشى مع بروتوكول بورنموث بشأن حماية المقابر الجماعية والتحقيق فيها. هذه مواقع جرائم ومصادر حيوية للأدلة التي يجب عدم العبث بها.

-تأمين وحفظ جميع السجلات الوثائقية التي قد تكون ذات صلة بتحديد هوية ضحايا القتل والاختفاء القسري على وجه السرعة. ويشمل ذلك الوثائق من السجون ومراكز الاحتجاز والمستشفيات والمشارح والمقابر ومكاتب السجل المدني وخدمات الشرطة. يجب أن تعمل السلطات السورية بشكل وثيق مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة الخاصة بسوريا ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا لتبادل وضمان الحفظ والتحليل المناسبين لجميع الأدلة المادية والوثائقية .

-التماس وقبول المساعدة الدولية لإنشاء قدرات أنثروبولوجيا الطب الشرعي المناسبة للتنقيب عن مواقع المقابر وتحليلها وتوثيقها وفقاً لأعلى المعايير الدولية، على أساس مبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي. يجب أن تتم هذه الأنشطة بشفافية وبواسطة كيانات مستقلة بهدف تحديد هوية جميع الضحايا بشكل فردي. وبمجرد الانتهاء من ذلك، ينبغي إعادة رفات الضحايا إلى أسرهم أو مجتمعاتهم المحلية لدفنهم بشكل لائق وكريم.

-ضمان احترام كرامة الموتى وعائلات الضحايا في جميع الأوقات، ومعاملة جميع الرفات البشرية المستعادة باحترام، وضمان عدم تشويه أو تدنيس رفات الضحايا، وفقاً للقانون الدولي.

يجب على المجتمع الدولي:

-توفير الدعم المالي والتقني للجهود المبذولة لتأمين الأدلة والحفاظ عليها في سوريا، بما في ذلك المقابر الجماعية، كمسألة ذات أولوية قصوى .

-التعجيل بتفعيل المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في سوريا، بما في ذلك الالتزام بتمويل مخصص وطويل الأجل لعملياتها.

-الالتزام بتمويل عاجل ومحدد الأجل وطويل الأجل للآلية الدولية المحايدة والمستقلة الخاصة بسوريا ولجنة التحقيق في سوريا، لضمان إمكانية حفظ جميع الأدلة وتحليلها بشكل مناسب.

-دعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الوصول الفوري والكامل إلى مرافق الاحتجاز، والحصول على أسماء الأفراد المحتجزين.

-يجب أن تلتزم جميع الجهات الفاعلة التي شاركت في الأعمال العسكرية في سوريا منذ عام 2011، سواء بوجودها على الأرض أو من خلال الضربات الجوية، بالشفافية الكاملة حول الحوادث المميتة بغض النظر عن هوية الجاني أو المتوفى. فقط من خلال الشفافية الكاملة حول جميع الوفيات - مدنيين ومقاتلين - يمكن معرفة الحقيقة الكاملة حول النزاع السوري. يجب أن تتعاون الجهات الفاعلة العسكرية إلى أقصى حد ممكن مع المحققين المستقلين، بما في ذلك الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا ولجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، لتحديد مصير وهوية كل شخص مفقود أو قتيل.

-دعم مسجلي الضحايا من المجتمع المدني، الذين يقوم العديد منهم بتوثيق الوفيات في سوريا منذ أكثر من عقد من الزمن، لمواصلة أنشطتهم وتوسيع نطاقها. إعطاء الأولوية للتمويل للحفاظ على سجلاتهم.

3.إصلاح السجل المدني وإصدار شهادات وفاة سارية المفعول

لم يتم تسجيل مئات الآلاف من الوفيات المرتبطة بالنزاع بشكل رسمي أو دقيق من قبل إدارة السجل المدني في ظل نظام الأسد. وتم إصدار تقارير طبية مزورة للذين قُتلوا في المعتقلات، وطُلب من عائلات الضحايا التوقيع على إفادات مزورة للحصول على شهادة وفاة.

يجب على الحكومة السورية الجديدة

-إصلاح نظام السجل المدني على وجه السرعة لضمان تسجيل جميع الوفيات بشكل سريع ودقيق، بما في ذلك إلغاء تعميم وزير العدل رقم 22 الصادر في أغسطس/آب 2022 الذي كان يشترط حصول ذوي المتوفين على وثيقة تصريح أمني لتسجيل الوفاة.

-تمكين الأسر التي صدرت لها شهادات وفاة مزورة من استبدالها وتعديلها بالظروف الحقيقية لوفاة الضحية.

-تمكين عائلات المتوفين في المناطق الخارجة عن سيطرة نظام الأسد، الذين لم يتمكنوا من تسجيل الوفاة رسميًا في السابق، من تسجيل هذه الوفيات الآن والحصول على شهادات وفاة رسمية.

4.التعاون بين جميع القطاعات لتمكين التعرف الفعال على أكبر عدد ممكن من الضحايا.

ينبغي على الحكومة السورية والمجتمع الدولي والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني وجميع الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في توثيق الوفيات

-إنشاء آليات فعالة لتنسيق عمليات التحقق والتوثيق وتبادل المعلومات حول الضحايا والمفقودين.

-التقيد بالمنهجيات الموحدة وأفضل الممارسات المعترف بها لتسجيل وتحديد الضحايا، بما في ذلك معايير تسجيل الإصابات.(2016)

-التماس وقبول وتبادل الخبرات المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها وعمليات تحديد الهوية وغيرها من القضايا ذات الصلة.

-ضمان أن تكون معايير توثيق الإصابات شاملة قدر الإمكان وأن تكون المعايير متسقة، دون تمييز سلبي، لزيادة عدد الإصابات المسجلة إلى أقصى حد ممكن .

-الاستفادة من جميع المصادر المحتملة للمعلومات التي يمكن أن تساعد في توضيح هوية أو مصير الضحايا، مهما كانت ضئيلة للغاية، والحفاظ عليها بشكل آمن. التأكد من جميع التفاصيل من خلال أكبر عدد ممكن من المصادر المستقلة. إبقاء السجلات مفتوحة لدمج المعلومات الجديدة في حال ظهورها في أي وقت في المستقبل.

-إجراء تقييمات مستمرة للمخاطر لضمان أمن المشاركين في عملية توثيق الإصابات، بما في ذلك الناجين والشهود، وكذلك أمن البيانات المحفوظة. الحصول على موافقة مسبقة مستنيرة من جميع الشهود.

لمزيد من التفاصيل يرجى الاتصال علىinfo@everycasualty.org